

Factors Effecting the Exchange Rate of the Sudanese Pound during the Period (2001-2020)

Abubakr Abdalla Suliman Eltayeb
Faculty of Business Management
Islamic University Imam Mohammad Ibn Saud
abu.abd2006@gmail.com

Received : 26/06/2022

Accepted :08/09/2022

Abstract:

This study aims at finding out the most important factors affecting the exchange rate of the Sudanese pound during the period (2001 - 2020). It also aims at identifying the effect of the following variables: (gross domestic product (GDP), inflation rate, exports and imports,) on the exchange rate in Sudan during the study period. The study followed the descriptive analytical and statistical approach in the practical aspect.

This study relied on secondary data such as books, references, scientific papers, magazines and official reports issued by the Central Bank of Sudan and the Central Bureau of Statistics. The major findings of the study are that there is a positive direct relationship between the exchange rate, GDP and exports. In addition, there is an inverse relationship between the exchange rate and all imports, and the rate of inflation.

The most important recommendations of the study are to work towards low inflation rates by adopting policies that help reduce inflation rates where the central bank can maintain a stable exchange rate. The study also recommended the need to increase production and productivity and improve the quality of locally produced goods and services, which in turn increase GDP. This, in turn, reflects positively on economic growth and exchange rate stability.

Keywords: Exchange rate, Food security, Food gap, Agricultural financing.

العوامل المؤثرة على سعر صرف الجنيه السوداني خلال الفترة (2020-2021)

أبو بكر عبدالله سليمان الطيب
كلية العلوم والدراسات الإنسانية
جامعة الامام محمد بن سعود الإسلامية
abu.abd2006@gmail.com

القبول: 2022/09/08

الاستلام: 2022/06/26

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة أهم العوامل المؤثرة على سعر صرف للجنيه السوداني خلال الفترة (2001 - 2020)، وتهدف أيضًا إلى معرفة أثر المتغيرات الآتية: (الناتج المحلي الإجمالي، معدل التضخم، الصادرات والواردات، الناتج المحلي الإجمالي)، على سعر الصرف في السودان خلال فترة الدراسة. وقد اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، والمنهج الإحصائي في الجانب التطبيقي. وقد اعتمدت الدراسة على البيانات الثانوية المتمثلة بالكتب، والمراجع، والأوراق العلمية، والمجلات، والتقارير الرسمية الصادرة من بنك السودان المركزي والجهاز المركزي للإحصاء. وأهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أنَّ هنالك علاقة طردية بين سعر الصرف، والناتج المحلي الإجمالي، والصادرات، ووجود علاقة عكسية بين سعر الصرف وكلّ الواردات، ومعدل التضخم. ومن أهم توصيات الدراسة العمل على تحقيق معدلات تضخم منخفضة؛ وذلك باتخاذ السياسات التي تساعد على تقليل معدلات التضخم، حتى يتمكن البنك المركزي من المحافظة على استقرار سعر الصرف. وكذلك أوصت الدراسة بضرورة زيادة الانتاج والإنتاجية، وتحسين جودة السلع والخدمات المنتجة محليًا التي تؤدي بدورها إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي، وهذا بدوره ينعكس إيجابًا على النمو الاقتصادي واستقرار سعر الصرف.

الكلمات المفتاحية: سعر الصرف، الأمن الغذائي، الفجوة الغذائية، التمويل الزراعي.

المقدمة:

هذه العوامل الاقتصادية: الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، وحجم الصادرات والواردات، وحجم الاحتياطيات من النقد الأجنبي، ومعدلات الفائدة المحلية والعالمية، وتباين الشركاء التجاريين وتعدددهم، ودرجة الانفتاح على العالم الخارجي. وتقتضى الدراسة أنَّ المتغيرات: الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، وحجم الصادرات، ومعدلات التضخم، وحجم الاحتياطيات من النقد الأجنبي، هي أهم العوامل التي تؤثر على سعر الصرف خلال فترة الدراسة.

أهداف الدراسة:

إنَّ الهدف الأساسي لهذه الدراسة هو البحث عن أهم العوامل التي تؤثر على سعر الصرف في السودان، وتبرز عدة أهداف فرعية للدراسة من خلال الإجابة عن الأسئلة الآتية:

1. التعرف إلى أثر التضخم على سعر الصرف في السودان.
2. التعرف إلى أثر الناتج المحلي الإجمالي على سعر الصرف في السودان.
3. التعرف إلى أثر الصادرات على سعر الصرف في السودان.
4. التعرف إلى أثر الواردات على سعر الصرف في السودان.

نتيجة للتبادل الدولي في السلع والخدمات بين الدول نشأ مفهوم سعر الصرف، إذ لا توجد دول في العالم مغلقة اقتصاديًا بصورة تامة، وعادة ما تتخصص الدول في إنتاج السلع والخدمات التي تتوفر لها وفرة في الموارد الاقتصادية بصورة كبيرة، وبالتالي فإنَّ التكلفة النسبية للإنتاج تكون أقل مقارنة بالدول التي لا تتوفر لها تلك المقومات، ومن هنا نشأت الحاجة إلى تخصص الدول في الإنتاج الكبير مستفيدة من المزايا النسبية، ومن ثمَّ يتم التبادل الدولي من الصادرات والواردات من السلع والخدمات بين الدول. هذا التبادل الدولي ولَّد مستحقات للدول المصدرة على الدول الأخرى، بينما يولد مدفوعات إلى الدول المستوردة من العالم الخارجي. وتتم تسوية تلك المعاملات بين الدول باستخدام سعر الصرف، وكذلك يعدّ سعر الصرف من أهم أدوات السياسة النقدية؛ لأنه يؤثر في المؤشرات المالية والاقتصادية الأخرى، بالإضافة إلى تأثيره بالأوضاع الداخلية والخارجية، لذلك تولي السلطات النقدية سياسات سعر الصرف اهتمامًا كبيرًا، خاصة الدول التي تعاني من شحّ مواردها من العملات الأجنبية؛ لأنَّ قوة الاقتصاد الوطني واستقراره لأي بلد ترتبط ارتباطًا وثيقًا بسعر صرف عملته الوطنية أمام العملات الأجنبية الأخرى. ويتأثر سعر الصرف بعوامل اقتصادية وسياسية متعددة، ومن بين

أهمية الدراسة:

تأتي أهمية الدراسة كونها محاولة لمعرفة الناتج المحلي الإجمالي للصادرات والواردات والتضخم، وعلاقتها بسعر صرف العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية، وتتناول هذه الدراسة التطورات في سعر صرف العملة الوطنية.

مشكلة الدراسة:

يعدّ سعر الصرف أحد المؤشرات الاقتصادية الكلية والذي يتأثر بمجموعة من العوامل والمتغيرات الاقتصادية والسياسية. فتكمن مشكلة البحث في محاولة الإجابة عن الأسئلة الآتية: ما هو أثر المتغيرات: الناتج المحلي الإجمالي، حجم الصادرات والواردات، ومعدل التضخم، على سعر الصرف في السودان خلال الفترة (2001 - 2020م).

فرضيات البحث:

1. H_0 : لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين معدل التضخم وسعر الصرف.
2. H_0 : لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين الناتج المحلي الإجمالي وسعر الصرف.
3. H_0 : لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين الصادرات وسعر الصرف.
4. H_0 : لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين الواردات وسعر الصرف.

حدود الدراسة:

الحدود المكانية: جمهورية السودان.

الحدود الزمانية: الفترة (2001-2020م).

أهمية البحث:**الأهمية العلمية:**

تعدّ هذه الدراسة إضافة علمية لمساهمات الدراسات السابقة التي تناولت محددات سعر الصرف في السودان؛ من خلال زيادة الفترة الزمنية، وتحديث البيانات حتى العام (2020)، وتعدّ الفترة التي أعقبت انفصال جنوب السودان من أكثر الفترات التي شهدت تدهوراً لسعر صرف العملة الوطنية.

الأهمية العملية:

تتبع الأهمية العملية للبحث في أنّ قوة الاقتصاد الوطني واستقراره بأي دولة يرتبط ارتباطاً وثيقاً بسعر صرف عملته الوطنية أمام العملات الأجنبية الأخرى، علاوة على إمكانية استعادة متخذي القرار وواضعي السياسات والمهتمين من نتائج البحث.

منهجية الدراسة:

تتبع الدراسة الأسلوب الوصفي عن طريق تحليل الجداول، والمنهج التاريخي لدراسة تطور سعر الصرف في السودان، أما فيما يخص باختبار الفرضيات، فقد اتّبع البحث المنهجي القياسي، وذلك باستخدام أنموذج قياسي لمعرفة مدى تأثير هذه المتغيرات الاقتصادية على سعر الصرف خلال فترة الدراسة.

مصادر جمع المعلومات:

اعتمدت الدراسة على مصادر البيانات الثانوية التي تتمثل في الآتي: الكتب والمراجع، رسائل الماجستير، أوراق العمل، التقارير السنوية لبنك السودان المركزي، تقارير وزارة المالية والاقتصاد الوطني، والمعلومات المنشورة على شبكة الإنترنت.

الدراسات السابقة:

1. دراسة مشهور هذلول بربور (2008): تتبع أهمية البحث في ظل تبني الأردن لبرامج التصحيح الاقتصادي منذ العام (1989)، حيث شهد الاقتصاد الأردني تحولات مهمة في السياسات الاقتصادية والنقدية تمثلت في معظمها بتخلي الإدارة الاقتصادية للأردن عن سياسات الحماية، وتشجيع الانفتاح على الخارج؛ من خلال تشجيع الصادرات، والتحول نحو اقتصاد السوق المفتوح بشكل مباشر. وقد تمثلت مشكلة الدراسة في الآتي: هل هناك علاقة بين التحركات في أسعار صرف العملات الأجنبية مقابل الدينار الأردني وبين التحركات في الأسعار المحلية؟ وما هي العوامل المؤثرة في انعكاس أثر تحركات أسعار صرف العملات الأجنبية على أسعار السلع والخدمات المحلية؟ وما مقدار حجم تلك العوامل وتأثيرها؟ وقد توصل الباحث في دراسته إلى إثبات الفرضية الأساسية المتعلقة بوجود أثر للتحركات في أسعار صرف العملات الأجنبية على مؤشر أسعار تجارة الجملة ومؤشر أسعار المستهلكين، وأوصت الدراسة بضرورة الاهتمام وبدرجة كافية بتحديد قنوات انتقال آثار أسعار الصرف إلى مؤشرات الأسعار المحلية، ومحاولة السيطرة على هذه القنوات، واعتماد أنظمة صرف أقل تشدداً.
2. دراسة زينب سعد الدين محمد محمود (2011): هدفت الدراسة إلى قياس أثر تذبذب سعر الصرف على معدل التضخم، وعلى صادرات السودان ووارداته، والوصول إلى نتائج وتوصيات تمكّن من تحقيق الأهداف، والاعتماد عليها في وضع السياسات ورسم الخطط؛ لاتخاذ قرارات اقتصادية سليمة للتنبؤ بالمستقبل. وتمثلت مشكلة الدراسة في وجود عدة محددات تؤثر على سعر الصرف في السودان، ومن ثمّ توضيح تأثير كل محدّد منها، ويتطلب ذلك تحديد المتغيرات المؤثرة على سعر الصرف، وذلك في ظل منظومة معادلات آنية لتحديد الأثر المباشر وغير المباشر على المتغيرات، وذلك من خلال بناء أنموذج قياسي.

وقد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات المستقلة، وسعر الصرف كمتغير تابع. ومن أهم التوصيات التي قُدمتها الدراسة: ضرورة جعل سعر الصرف الرسمي للجنيه السوداني قريباً من السعر التوازني، والعمل على زيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد الوطني.

5. دراسة مريم يحي جاد وآخرون (2018): هدفت الدراسة إلى معرفة أثر تغيرات سعر الصرف على التنمية المستدامة وتحليلها، وانعكاس هذا الأثر على حجم البطالة في مصر. وتوصلت الدراسة إلى أن التغيرات التي حدثت لسعر الصرف كان لها أثر إيجابي على حجم الاحتياطات النقدية، وذلك بعد قرار تحرير سعر الصرف، حيث ارتفع حجم الاحتياطي النقدي من (21) مليار جنيه في العام المالي (2016)، إلى (31.3) مليار جنيه في نهاية ديسمبر (2017)، وعلى الرغم من الأثر الذي يبدو إيجابياً إلا أن مصدر هذه الزيادة في حجم الاحتياطات، يبقى مصدرها تحويلات العاملين في الخارج، وليست ناجمة عن زيادة القوة التصديرية للدولة، وأوصت الدراسة بضرورة الاهتمام بالصناعة الإنتاجية لأنها عماد أي دولة لحل مشكلة البطالة والقضاء عليها، ولضمان تحقيق أهداف التنمية المستدامة ورؤاها يجدر التوجه نحو التصنيع والإنتاج، فالدولة التي لها القدرة على التصنيع هي الدولة التي تملك مقدراتها.

علاقة الدراسات السابقة بالبحث محل الدراسة:

من خلال استعراض الدراسات السابقة تبين أنها قامت بمناقشة مشكلات ذات علاقة جزئية بموضوع الدراسة الحالية، وهي تشكل أساساً جيداً لاستفادة الباحث من النتائج التي توصلت إليها، كذلك لهذه الدراسات السابقة أوجه تشابه واختلاف مع موضوع الدراسة الحالية نُجملها بالآتي:

تتفق كل من الدراسات السابقة مع موضوع الدراسة الحالية في أهمية دراسة أسعار الصرف، كون هذه الأخيرة لها أهمية بالغة في الاقتصاد الوطني، وكذلك اتفاقها في استخدام منهج البحث، حيث اعتمدت على المنهج التاريخي، والمنهج التحليلي، ومنهج المقارنة.

وما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة هي أن معظم الدراسات السابقة لمحددات سعر الصرف الأجنبي اتخذت الطرق التقليدية في التحليل، أي قامت باستخدام النماذج الإحصائية التقليدية ولم تتطرق للأساليب الحديثة، بينما في الدراسة الحالية فقد استُخدمت الأساليب القياسية الحديثة، وذلك باستخدام اختبار استقرار السلاسل الزمنية، واستخدام أنموذجي التكامل المشترك ومعامل تصحيح الخطأ، إذ إن أنموذج التكامل المشترك يقوم بتحديد العلاقة الحقيقية بين المتغيرات في المدى الطويل، ومعامل تصحيح الخطأ يقوم بتحديد العلاقة في المدى القصير، على عكس النماذج الإحصائية التقليدية.

وتمثلت أهم الفرضيات في أن هناك علاقة عكسية متبادلة ذات دلالة إحصائية بين معدل التضخم وسعر الصرف في السودان، بالإضافة إلى وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين سعر الصرف وحجم الصادرات في السودان. ويؤثر الفرق بين قيمة حجم الصادرات والواردات سلباً على سعر الصرف إذا كان حجم الواردات أكبر من حجم الصادرات. وتوصلت الدراسة للعديد من النتائج أهمها: وجود علاقة عكسية متبادلة ذات دلالة إحصائية بين معدل التضخم وسعر الصرف في السودان، ووجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين سعر الصرف وحجم الصادرات في السودان.

3. دراسة منال محمد تيسير سرور (2014): يتمثل الهدف الرئيس لهذه الدراسة في تشكيل إطار مفاهيمي عن سوق العملات الأجنبية، أو ما يعرف بسوق الفوركس، والتعرف إلى آليات التداول المستخدمة فيه وإجراءاته، ومن ثم إلقاء الضوء على الأساليب المتبعة من قبل المتداولين للتنبؤ باتجاه أسعار صرف العملات الأجنبية المتداولة. وجاءت الدراسة العملية كمحاولة للكشف عن بعض العوامل المؤثرة في أسعار صرف العملات الأجنبية المتداولة، وذلك من خلال دراسة العلاقة بين مؤشر الدولار الأمريكي (الذي يقوم بقياس قيمة الدولار الأمريكي مقارنةً بسلة من العملات الأجنبية)، وبعض المتغيرات الاقتصادية، وهي: معدل الخصم على القرض الأساسي، ومعدل البطالة، ومؤشر الداو جونز الصناعي، وتوصلت الدراسة إلى نتائج تشير إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين مؤشر الدولار الأمريكي وكلٍ من معدل الخصم على القرض الأساسي، ومعدل البطالة، ومؤشر داو جونز الصناعي، وقد قُدمت الدراسة عدّة توصيات أهمها: دراسة المؤشرات الاقتصادية والفنية بشكل جيد قبل اتخاذ القرار بشأن بيع العملات الأجنبية أو شرائها، وإنشاء مراكز أبحاث مستقلة أو تابعة للبنك المركزي تقوم بمتابعة المتغيرات الاقتصادية على الصعيد العالمي، ودراساتها وتحليلها بغية التنبؤ بتأثيرها على سعر صرف العملات الأجنبية.

4. دراسة سهام أحمد دفع الله (2014): تأتي أهمية البحث كونه محاولة لتطبيق الطرق الإحصائية الخاصة واستعراضها باستخدام أنموذج للتكامل المشترك، ومعامل تصحيح الخطأ بالتطبيق على محددات سعر الصرف في السودان خلال الفترة (1978 - 2010). وينطلق البحث من فرضية أساسية مفادها: "هناك علاقة توازن في المدى القصير وال المدى الطويل، وأن هنالك علاقة تكامل مشترك بين سعر الصرف الأجنبي (الدولار مقابل الجنيه السوداني) كمتغير تابع، والمتغيرات المستقلة متمثلة بعرض النقود، ومعدل التضخم، والناتج المحلي الإجمالي، والموازنة الحكومية، وميزان المدفوعات في المدى القصير وال المدى الطويل.

الإطار النظري.

سعر الصرف الحقيقي:

وهو يعبر عن عدد الوحدات من السلع الأجنبية في مقابل وحدة واحدة من السلع المحلية.

فلو أخذنا الولايات المتحدة الأمريكية والجزائر، فيمكننا أن نكتب

$$TCR = TCN(Pus/Pdz)$$

حيث:

TCR: سعر الصرف الحقيقي.

TCN: سعر الصرف الاسمي.

Pus: مؤشر الأسعار في الولايات المتحدة الأمريكية.

Pdz: مؤشر الأسعار في الجزائر.

فتحسن سعر الصرف الحقيقي هنا هو في فائدة الجزائر.

أساليب التسعير وكيفية الإعلان عن السعر:

هناك ثلاثة أساليب، هي:

الأسلوب الأول (التسعير المباشر) (Qadi, 2003):

يعبر عن عدد الوحدات النقدية الوطنية الضرورية للحصول على وحدة نقدية أجنبية، ففي السودان مثلاً يتم الحديث عن عدد الوحدات النقدية (الجنيه) الضرورية للحصول على دولار واحد أو يورو واحد.

الأسلوب الثاني (التسعير غير المباشر) (Hindi, 1998):

يتم التعبير عن سعر وحدة نقدية وطنية بالعملة الأجنبية.

الأسلوب الثالث (التسعير المتقاطع) (Hindi, 1998):

لو أن مستثمراً أمريكياً يرغب في شراء جنهيات إسترلينية بالجنهيه السوداني مثلاً، فحتى يتعرف إلى عدد الجنهيات الإسترلينية التي يمكن الحصول عليها في مقابل الجنهيه السوداني، لا بد وأن يكون ذلك من خلال الدولار.

التعبير عن سعر العملة (Qadi, 2003):

عادة ما يتم التعبير عن سعر العملة برقم متبوع بأربعة أرقام بعد الفاصلة، والرقم الأخير من الفاصلة يعبر عنه بنقطة، أي أن النقطة تساوي (1/10000) من سعر صرف العملة.

سعر الصرف الحاضر (الفوري) والآجل (Hindi, 1998):

سعر الصرف الحاضر:

ويكون فيه التسليم فور الشراء أو التعاقد ويمكن أن يتم التسليم بعد يومين.

سعر الصرف الآجل:

يتم التعاقد على شراء العملة على أن يتم التنفيذ في تاريخ لاحق، وبالتالي فالسعر هنا (في التسليم) قد يزيد أو يقل وذلك على ضوء التوقعات المستقبلية.

العوامل التي تؤثر في أسعار صرف العملات (2007)

(Aljaesham,

ماهية سعر الصرف وأهميته:

كل دولة لها عملة خاصة بها لإتمام معاملاتها الاقتصادية والتجارية من بيع وشراء وغيرها، وللعملة قوة اعتماد داخل حدود الدولة فقط، وعلى السياح أو المستوردين داخل الدولة أن يتعاملوا بهذه الوحدة النقدية أو العملة، أما في حال السفر والسياحة، أو المصدرين الذين يتعاملون تجارياً مع الدول الأخرى، فإن ذلك يستوجب عليهم استخدام عملة الدولة الأخرى، وتنتشر في الأسواق أماكن خاصة للصرافة لتحويل العملة المحلية إلى عملة الدولة المصدرة.

ماهية سعر الصرف وأهميته (Qadi, 2003):

سوق الصرف هو مصطلح اقتصادي يشير إلى سوق يختص بتداول العملات الأجنبية، ويعرف اقتصادياً بالبورصة العالمية للعملات الأجنبية، ويرمز له اختصاراً بالاسم المتداول (Forex) المشتق من المصطلح الإنجليزي (Foreign Exchange Market)، ويشار إلى أن سوق صرف العملات يشمل كافة دول العالم، وتقع مسؤولية صرف العملات على عاتق عدد من الجهات الدولية كالبانوك العالمية، والمؤسسات، والأسواق المالية، ويعد الأفراد هم الجزء المحرك للسوق.

يعبر سعر الصرف عن عدد الوحدات النقدية التي تبدل به وحدة من العملة المحلية إلى أخرى أجنبية (بين عملتين مختلفتين)، وهو بهذا يجسد أداة الربط بين الاقتصاد المحلي وباقي الاقتصادات، وهو يربط بين أسعار السلع في الاقتصاد المحلي وأسعارها في السوق العالمية، فالسعر العالمي والسعر المحلي للسلعة مرتبطان من خلال سعر الصرف <https://mawdoo3.com>

أنواع سعر الصرف (Qadi, 2003):

سعر الصرف الاسمي الرسمي:

هو مقياس لقيمة عملة إحدى البلدان التي يمكن تبادلها بقيمة عملة بلد آخر، حيث يتم تبادل العملات أو عمليات شراء وبيع العملات حسب أسعار هذه العملات بين بعضها بعضاً، ويتم تحديد سعر الصرف الاسمي لعملة ما تبعاً للطلب والعرض عليها في سوق الصرف في لحظة زمنية ما، ولهذا يمكن لسعر الصرف أن يتغير تبعاً لتغير الطلب والعرض، وبدلالة نظام الصرف المعتمد في الدولة.

وسعر الصرف الاسمي الرسمي هو ذلك المعمول به فيما يخص المبادلات الجارية الرسمية.

سعر الصرف الاسمي الموازي:

وهو السعر المعمول به في الأسواق الموازية، وهذا يعني إمكانية وجود أكثر من سعر للصرف الاسمي في الوقت نفسه، للعملة نفسها في دولة ما.

1. ناتج حساب العمليات الجارية في ميزان المدفوعات، حيث يؤدي فائض ميزان المدفوعات إلى ارتفاع الطلب على العملة، وبالتالي ارتفاع سعر صرفها.
2. ناتج حساب العمليات الرأسمالية في ميزان المدفوعات (حجم وتدفق الاستثمارات من وإلى الدولة)، حيث يؤدي ارتفاع حجم انتقال رؤوس الأموال إلى دولة ما، إلى ارتفاع الطلب على عملتها وبالتالي ارتفاع سعر الصرف.
3. نشاط البنوك المركزية عندما تتدخل في السوق بالبيع أو بالشراء، لدعم قيمة العملة أو خفضها.
4. غياب قدرة الدولة عند ارتفاع معدل التضخم على استخدام السياسات النقدية والمالية الفاعلة، الأمر الذي يؤدي إلى لجوئها إلى إعادة تقييم عملتها مقارنة بالعملات الأخرى.
5. الضغوط والمشاكل السياسية والتي تؤثر سلباً أو إيجاباً في الطلب على الاستثمار، وتؤثر في التدفقات الرأسمالية من الدولة وإليها، وبالتالي على سعر الصرف.

العوامل المؤثرة على سعر الصرف في السودان:

توجد عدة عوامل تؤثر على سعر الصرف العملة إيجاباً وسلباً، من هذه العوامل الناتج المحلي الإجمالي، والصادرات والواردات، ومعدل التضخم وغيرها من العوامل الأخرى. والجدول الآتي يوضح العوامل المؤثرة على سعر الجنيه السوداني.

(الجدول 1)

سعر الصرف والناتج المحلي والصادرات والواردات (الميزان التجاري) ومعدل التضخم

السنة	سعر الصرف	الناتج المحلي	الصادرات	الواردات	معدل التضخم
2001	2.59	37.69274	16942	23010	4.92
2002	2.63	42.83554	20091	24464	8.30
2003	2.61	49.71336	25422	28819	7.70
2004	2.58	49.10662	37769	40752	8.46
2005	2.31	64.32876	48243	67568	8.50
2006	2.17	80001578	56566	80735	7.20
2007	2.02	93.29965	88793	87755	8.20
2008	2.09	12774690	116705	93515	14.30
2009	2.31	13565900	82571	96909	11.20
2010	2.31	16220390	114043	100448	13.1
2011	2.66	1866899	101934	92360	18.00
2012	4.41	2434128	40665	92300	35.1
2013	5.69	2496302	7086.2	9918.1	37.1
2014	5.97	475.827.7	4453.7	92113	36.9
2015	10.0	489.315.4	3169.0	95091	12.6
2016	6.7	667.567.6	3093.6	83234	30.5
2017	6.9	823937.6	4100.4	91337	32.4
2018	52.02	1.2289673	34847	70851	63.3
2019	87.00	1.372.500.000	39733	83615	57.01
2020	262	900494000	3,8026	88539	269.3

المصدر: Various reports, Bank of Sudan 2001 - 2021, Central Bank of Sudan, Sudan.

أولاً: سعر الصرف في السودان:

وفي الفترة الممتدة بين عامي (2002- 2004) شهدت استخدام نظام سعر الصرف المرن المدار، وذلك باستهداف عرض النقود لتحقيق معدل نمو إيجابي للناتج المحلي الإجمالي، واستقرار المستوى العام للأسعار وفق البرنامج الاقتصادي السنوي المتفق عليه مع صندوق النقد الدولي، وأصبح سعر الصرف من ضمن الأدوات التي تستخدم في إدارة السيولة.

واستهدفت سياسات النقد الأجنبي للعام (2002) المحافظة على استقرار سعر صرف الدينار السوداني، والاستمرار في تحرير التعامل بالنقد الأجنبي، بالإضافة إلى تعديل الهامش الذي يتحرك فيه السعر

من أبرز التطورات التي شهدتها هذه الفترة (2001- 2001)، فيما يتعلق بسوق النقد الأجنبي، فقد ألغي العديد من القيود المفروضة على التعامل بالنقد الأجنبي وتحرير سعر الصرف، كما سُمح لكافة فروع المصارف التجارية المعتمدة بمزاولة عمليات النقد الأجنبي وفقاً للسياسات الداخلية التي تحددها إدارة المصرف المعني، ومنشورات بنك السودان المركزي.

وهو مصطلح اقتصادي ويقصد به إجمالي القيمة السوقية لكل السلع النهائية والخدمات المعترف بها بشكل محلي، والتي يتم إنتاجها في دولة ما خلال فترة زمنية محددة غالباً ما تكون سنة واحدة. وتستخدم ثلاث طرق لحساب الناتج المحلي الإجمالي، وهي: طريقة القيمة المضافة، وطريقة الإنفاق، وطريقة الدخل. ووفقاً لطريقة القيمة المضافة فإن الناتج المحلي الإجمالي يعرف بأنه مجموع القيم المضافة بواسطة الأنشطة الاقتصادية في الدولة خلال فترة زمنية معينة. فيما يعرف وفقاً لطريقة الإنفاق بأنه مجموع الإنفاق على شراء السلع والخدمات المنتجة في الدولة بغرض الاستهلاك النهائي خلال فترة زمنية محددة. أما وفقاً لطريقة الدخل فيعرف الناتج المحلي الإجمالي بأنه مجموع قيم الدخل المتولدة من ممارسة النشاط الاقتصادي لعملية الإنتاج السلعي أو الخدمي في الدولة خلال فترة زمنية محددة. ويتبع السودان طريقة القيمة المضافة في إعداد بيانات الناتج المحلي الإجمالي (التقرير السنوي الثاني والخمسون لبنك السودان المركزي) ويتم احتسابه وفقاً للمعادلة الآتية:

إجمالي الناتج المحلي = الاستهلاك الخاص + إجمالي الاستثمار + الإنفاق الحكومي + (الصادرات - الواردات)

يوضح الجدول (1) معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي والقطاعات المكونة له بالأسعار الثابتة لكل من عامي (2019 و 2020) محسوباً على أساس أسعار عام (2001-2002).

يتضح من الجدول ارتفاع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة من (2.5%) في عام (2017) إلى (7.5%) في عام (2018)، نتيجة لارتفاع معدلات نمو القطاعات المكونة للناتج المحلي، حيث ارتفع القطاع الزراعي من سالب (0.1%) في عام (2017) إلى (1.8%) في عام (2018)، والقطاع الخدمي من (6.4%) في عام (2017) إلى (9.4%) في عام (2018) ارتفع معدل نمو الناتج القومي الإجمالي بالأسعار الجارية من (5.25%) في عام (2017) إلى (9.60%) في عام (2018).

ثالثاً: الصادرات والواردات في السودان:

مفهوم التجارة الخارجية: حركة التبادل التجاري بدأت بمفهوم بسيط وهو "المقايضة"، بدون تعقيد في وسائل تنفيذها، ووصلت إلى مفهوم أكثر تعقيداً من حيث وسائل التنفيذ، والظروف التي تحكم العمل على هذا الأساس. وتقع حركة التبادل التجاري الدولي في إطار العلاقات التبادلية في جميع أوجه الأنشطة الاقتصادية عبر الحدود السياسية، والتي بلا شك تخضع لأنظمة سياسية واجتماعية وثقافية متشابكة. وتعد التجارة الخارجية إحدى القطاعات الاقتصادية المهمة في السودان، وتزداد أهمية التجارة الخارجية في النشاط الاقتصادي لحاجة السودان إلى استيراد السلع الرأسمالية، ومستلزمات الإنتاج اللازمة للتنمية، علاوة على بعض السلع الأساسية، كما يعد قطاع الصادر

التأثيري المعلن بواسطة بنك السودان المركزي من (1%) إلى (1.5%)، ثم إلى (2%) وذلك حسب مقتضيات حركة السوق. أما في العام (2003)، فقد استهدفت سياسات النقد الأجنبي أيضاً المحافظة على استقرار سعر الصرف، والاستمرار في تحرير التعامل بالنقد الأجنبي، هذا بالإضافة إلى تعزيز موارد النقد الأجنبي بالمصارف والصرافات من خلال توفير بيع النقد الأجنبي عبر نافذة البنك المركزي، كما وضعت الضوابط اللازمة لإدارة احتياطيات الدولة من النقد الأجنبي، وحصر رأس المال الأجنبي المستثمر وتسجيله.

ويتبين من الجدول أعلاه، أن الفترة الممتدة بين عامي (2000-2004) قد شهدت استقراراً كبيراً في سعر صرف الدينار السوداني مقابل الدولار الأمريكي، حيث إن هناك فوارق قليلة في أسعار الصرف للأسواق الرسمية والموازية المذكورة، أي يكاد يكون هناك توحيد في سعر الصرف، ويرجع ذلك للسياسات والجهود التي بذلتها السلطات النقدية والمالية خلال هذه الفترة، والتي تهدف إلى مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية والمالية من بينها استقرار قيمة العملة الوطنية.

وقد شهدت الفترة الممتدة بين عامي (2005-2010) تواصل رفع قيمة العملة الوطنية حتى بلغت (2.31) جنيه للدولار بنهاية العام (2008). وكان قد سبقها البنك المركزي بعمل موجهاً مفادها عدم التزام البنك المركزي بشراء النقد الأجنبي من البنوك التجارية؛ مما أضعاف فرصة كبيرة لبناء احتياطيات مقدرة كان يمكن حفظها بصورة متنوعة والاستفادة منها خلال هذه الفترة الحرجة.

والمعلوم أن تلك الفترة قد شهدت وفرة في العملات الأجنبية ترجع أسبابها إلى ارتفاع أسعار البترول، واستمرار تدفقات الاستثمار الخارجي، بالإضافة إلى موارد المنظمات الدولية كالأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي بجانب المنظمات العالمية الأخرى العاملة في مجال الحقل الإنساني.

وشهدت الفترة من عام (2011-2020) انخفاض سعر الصرف بصورة كبيرة نتيجة لانفصال الجنوب؛ مما أدى لفقد جزء من صادرات البترول، وارتفاع الواردات.

ثانياً: الناتج المحلي الإجمالي في السودان:

مفهوم الناتج المحلي الإجمالي: تعد قيمة الناتج المحلي من المؤشرات الاقتصادية المهمة التي تقيس مقدرة الاقتصاد الوطني على إنتاج السلع والخدمات، فأى اقتصاد في العالم يقوم بإنتاج العديد من السلع المختلفة كالقمح واللحوم والسيارات والأدوات الكهربائية، كما يقوم بإنتاج العديد من الخدمات كخدمات التعليم والصحة والنقل والسياحة، وعندما نقوم بإعطاء قيمة نقدية لهذه السلع والخدمات التي ينتجها اقتصاد ما خلال فترة زمنية معينة، فإن مجموع هذه القيم هي التي يعبر عنها بالناتج المحلي.

4. في العام (2010) كان لزيادة كميات الذهب في منظومة الصادرات وارتفاع أسعاره أكبر الأثر في صعود الصادرات مرة أخرى.
5. ولكن في العام (2011) حدث انفصال الجنوب، ولوجود أغلب حقول النفط هناك فقط خرج من صادرات السودان الجديد أكثر من (75%) منه، لذلك نلاحظ الهبوط الحاد في قيمة الصادرات.
6. ومنذ العام (2012) كان للذهب في تشكيلة الصادرات بكميات كبيرة أثره البالغ في ارتفاع الصادرات مرة أخرى، وساعد على ذلك ارتفاع أسعاره عالمياً.

هيكل الصادرات السودانية:

وتتكون صادرات السودان الرئيسية من المنتجات الزراعية والحيوانية والمعدنية والمواد المصنعة، وفي العقد الأخير من القرن الماضي كان تصدير البترول ومشتقاته والمعادن وأهمها الذهب، يُضاف إليها القطاع الزراعي، المحرك الأساسي لعجلة النمو الاقتصادي التي ظلت تشهدها البلاد منذ مطلع تسعينات القرن الماضي.

وعلى الرغم من المساهمات المقدرة للقطاع الزراعي إلا أن الصادرات الزراعية لم تشهد أي طفرات تذكر، وتميزت بالتأرجح من حيث الحجم والعائد منذ البدء في تطبيق سياسات التحرير الاقتصادي والتي هدفت في الأساس إلى تحريك جمود الاقتصاد السوداني عبر النهوض بالقطاع الزراعي وخاصة الصادرات الزراعية (12) (2007 Suleiman)، ولم تشهد الفترة التي تلت استغلال النفط أي تطور إيجابي لحجم تلك الصادرات؛ مما قد يشير إلى أن عائدات النفط لم يتم توجيهها للنهوض بالقطاع الزراعي، فالاعتماد الكامل على موارد البترول في تمويل إنفاق الدولة يعرض الاقتصاد الوطني إلى هزات وأزمات اقتصادية حادة وغير مأمونة العواقب؛ بسبب التذبذبات والتقلبات التي تتعرض لها موارد البترول بسبب التقلبات الدورية المعتادة في أسواق النفط دولياً (13) (Sheikh Musa, 2013) بالإضافة إلى ذلك يلاحظ أن السودان قد فقد جزءاً من نصيبه في السوق العالمي لبعض السلع، مثل: الصمغ العربي، والسمن، والكردييه؛ وذلك لمشاكل في الإنتاج والتسويق على وجه الخصوص. وتعتمد معظم الصادرات السودانية على مدخلات إنتاج مستورده بالعملة الأجنبية كالبترول، والإسبيرات، والآليات، والأدوات، والحصادات، ومدخلات إنتاج أخرى كثيرة. كما أن ارتفاع أسعار الصرف يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج؛ مما يقلل من ربحية وتنافسية الصادرات في السوق العالمي (14) (Bernier, 1989). ويتضح من الجدول انخفاض قيمة الصادرات من (4100.4) مليون دولار عام (2017) إلى (3484.7) مليون دولار عام (2018) بنسبة (15%).

التضخم:

يعرف التضخم بأن الارتفاع المستمر في المستوى العام لأسعار

مورداً مهماً للحصول على العملات الأجنبية. ويسوغ القول إن انتقال السلع والخدمات عبر الدول المختلفة والذي يمثل أساس التجارة الدولية، لا يمكن أن يتم إلا إذا توفر العائد نتيجة المشاركة فيها، لذلك تعدّ التجارة الخارجية إحدى القطاعات الاقتصادية المهمة في السودان، وتزداد أهمية التجارة الخارجية في النشاط الاقتصادي لحاجة السودان إلى استيراد السلع الرأسمالية، ومستلزمات الإنتاج اللازمة للتنمية، فضلاً عن بعض السلع الأساسية. كما يعدّ قطاع الصادر مورداً مهماً للحصول على العملات الأجنبية.

وضعت نظريات التجارة الدولية في منتصف القرن السادس عشر، وكان معظمها يدور حول سؤال رئيس يتعلق بالكشف عن أساس التبادل التجاري الدولي الذي يفيد كلا الطرفين. إن التبادل الدولي بين مختلف الدول يتخذ صوراً عديدة تتضمن انتقال الأشخاص والأموال والسلع والخدمات، ومن هذه المبادلات تتكون العلاقات الاقتصادية الدولية. وكما هو معلوم، فإن كل دولة تسعى لأن تتبادل مع الخارج، وأن تضمن تسوية مبادلاتها الدولية. كما تهتم في الوقت نفسه بأن تكون حقوقها متساوية على الأقل مع ديونها (10) (2000 AISurn)، ومن خلال نظرة عامة على وضع صادرات السودان، فقد شهدت الفترة من عام (2002) طفرة كبيرة فيها حيث بلغت جملة قيمة الصادرات (8.645,4) مليون جنيه مقارنة بـ (5.268,1) مليون جنيه في العام (2001)؛ وذلك نتيجة لتصدير البترول. وأخذت الصادرات في الارتفاع المستمر، ويرجع السبب الرئيس وراء هذا الارتفاع الملاحظ في الفترة من (2005-2010) إلى ازدياد مساهمة عائدات النفط في حصيلة الصادرات وزيادة سعره عالمياً، فقد كانت مساهمة عائدات النفط عام (2005) تساوي نسبة (86%) من إجمالي الصادرات، وواصلت الارتفاع إلى (9.89%)، ثم إلى (8.94%)، ثم (1.95%) في أعوام (2006) حتى (2008)، وانخفضت قليلاً إلى (91%) في عام (2011) (Ali, 2013)، حيث خرج البترول من منظومة الصادرات بعد انفصال الجنوب في العام (2011)؛ مما أثر على الصادرات، ولكنها عادت للانعاش مرة أخرى وذلك لظهور الذهب في تشليكتها، والجدول (1) يوضح الصادرات والواردات للفترة من (2001-2020م)، حيث نلاحظ من الجدول (1) أن:

1. الصادرات والواردات قد بدأت بالارتفاع منذ العام (2001) وكان ذلك مع تصدير البترول.
2. ظلت الصادرات في الارتفاع وذلك لتزايد كميات البترول المصدرة، وفي العام (2009) و(2008) قفزت أسعار البترول بصورة كبيرة، وترجع الزيادة إلى زيادة الأسعار العالمية، فقد تجاوز سعر برميل النفط إلى أكثر من مئة دولار.
3. وفي العام (2009) بدأت الأزمة المالية تلقي بظلالها، وكان لهبوط أسعار البترول أيضاً دوره في انخفاض قيمة الصادرات، فقد وصل سعر البرميل دون (60) دولاراً.

التجاربيين إليها من خلال الواردات. ويوضح الجدول أدناه معدلات التضخم لعامي (2017) و(2018).

يتضح من الجدول انخفاض معدل التضخم الكلي من (36.9%) في عام (2014) إلى (12.9%) في عام (2015)، ومن ثم ارتفاعه إلى (32.4%) في عام (2016)، وارتفع إلى (32.4%) في عام (2017)، وواصل الارتفاع إلى أن بلغ (63.3%) في عام (2018)، ويشير الاتجاه العام لمعدل التضخم الكلي خلال الفترة (2014-2018) إلى اتجاه تصاعدي خلال الأعوام (2016) و(2017) و(2018م).

السلع والخدمات خلال فترة زمنية محددة، يصنف التضخم على النحو الآتي:

1. التضخم الكلي (العام) (Headline Inflation)، يعرف التضخم الكلي بأنه يرصد كافة التغيرات في أسعار السلع التي تتضمنها سلة الرقم القياسي العام لأسعار المستهلكين.
2. لتضخم الأساسي (Core Inflation)، يعرف التضخم الأساسي بأنه الرقم الذي يرصد التغيرات في المستوى العام للأسعار، والذي يعزى إلى التغيرات في مستوى الطلب الكلي، والذي يتأثر بالتغير في عرض النقود.
3. التضخم المستورد (Imported Inflation)، يعرف التضخم المستورد بأنه ارتفاع الأسعار نتيجة لانتقال تضخم الشركاء

الجدول (2)

ملخص الإحصائيات الوصفية لمتغيرات الدراسة

	EXCH	GDP	EXP	IM	INF
Mean	130.5892	984628	4463171	106139.17	119.7373
Maximum	262	1372500	11670.5	70850.1	269.3
Minimum	2.02	37693.74	1694.2	2301	4.92
Std. Dev.	95.46193	4779708	36240.79850	1186755	105.00419

وهذا يعني أن هناك تفاوتاً في معدل التضخم خلال سنوات الدراسة؛ وذلك بسبب ارتفاع معدل التضخم يؤثر سلباً على سعر الصرف، وذلك بسبب الارتفاع المستمر في المستوى العام. نتائج تحليل الانحدار لأنموذج الدراسة:

أنموذج الدراسة

$$EXCH = B1 (GDP) + B2 (EXP) + B3 (IM) + B4 (INF)$$

يبين الجدول (3) نتائج تحليل الانحدار حسب الأنموذج المستخدم في الدراسة، ومن خلال هذا الجدول يمكن ملاحظة الآتي:

الجدول (3)

نتائج تحليل الانحدار لأنموذج الدراسة

Variable	OLS
A	0.465
β_1	0.045
β_2	0.00
β_3	0.870
β_4	0.926
R2	0.699
Adj. R2	0.664
Durbin-Watson	1.620
F-statistic	19.757
Prob (F-statistic)	0.0000

***, **, and * denote that coefficient is significant at 1%, 5%, and 10% respectively.

White Heteroskedasticity-Consistent Standard Errors & Covariance

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي

1. كان المتوسط الحسابي لسعر الصرف (130.5892)، وتراوح ما بين (262-2.02)، بانحراف معياري مقداره (95.46)؛ وهذا يدل على وجود تفاوت خلال سنوات الدراسة.
2. كان متوسط الناتج المحلي الإجمالي (984628)، وتراوح ما بين (1372500-3769374)، بانحراف معياري مقداره (4779708)، وهذا يدل على تفاوت في الناتج المحلي الإجمالي خلال سنوات الدراسة؛ وذلك بسبب الإنتاج الذي لم يكن له دور في ارتفاع سعر الصرف في السودان أو انخفاضه.

3. كان متوسط الصادرات (4463171) وتراوح ما بين (116705-16942)، بانحراف معياري مقداره (36240.79) وهذا يدل على تفاوت الصادرات خلال سنوات الدراسة، ويعزى ذلك إلى ازدياد مساهمة عائدات النفط في حصيلة الصادرات وزيادة سعره عالمياً.

4. كان متوسط الواردات (106139.17)، وتراوح ما بين (70850.1-2301) بانحراف معياري مقداره (1186755) ويعزى هذا لعدم توفر نقد أجنبي في البنك المركزي، وعدم تقديم تسهيلات من الدولة للتجار المستوردين.

5. كان متوسط معدل التضخم (119.73%)، وتراوح ما بين (269.3%-4.92%) بانحراف معياري مقداره (105.00%)،

من خلال الجدول السابق يمكننا استنتاج الآتي:

- نلاحظ أنَّ المتغيرات المستقلة تفسر (0.664) من المتغير التابع، وهذا يدل على أنَّ هناك متغيرات مستقلة لم تذكر ولها تأثير على المتغير التابع.
- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للنتائج المحلي الإجمالي على سعر الصرف في السودان خلال سنوات الدراسة، وعليه نرفض الفرضية العدمية والتي تنص على أنه لا يوجد أثر للنتائج المحلي الإجمالي على سعر الصرف ونقبل الفرضية البديلة، مما يشير لعدم وجود علاقة طردية بين إجمالي الناتج المحلي وسعر الصرف، وهذا يدل على أنَّ هناك دوراً في ارتفاع إجمالي الناتج المحلي على سعر الصرف في السودان أو انخفاضه.
- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للصادرات على سعر الصرف في السودان خلال سنوات الدراسة، وعليه نرفض الفرضية العدمية والتي تنص على أنه لا يوجد أثر للنتائج المحلي الإجمالي على سعر الصرف ونقبل الفرضية البديلة، مما يشير إلى وجود علاقة طردية بين الصادرات وسعر الصرف، الأمر الذي يدل على ازدياد مساهمة عائدات النفط في حصيلة الصادرات وزيادة سعره عالمياً.
- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للواردات على سعر الصرف في السودان خلال سنوات الدراسة، وعليه نقبل الفرضية العدمية والتي تنص على أنه لا يوجد أثر للواردات على سعر الصرف، ونرفض الفرضية البديلة، مما يشير لعدم وجود علاقة عكسية بين الواردات وسعر الصرف، وذلك لعدم توفر نقد أجنبي في البنك المركزي، وعدم تقديم تسهيلات من الدولة للتجار المستوردين.
- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمعدل التضخم على سعر الصرف في السودان خلال سنوات الدراسة، وعليه نقبل الفرضية العدمية والتي تنص على أنه لا يوجد أثر لمعدل التضخم على سعر الصرف ونرفض الفرضية البديلة، مما يشير وجود علاقة عكسية بين التضخم وسعر الصرف، وهذا يعني أنَّ ارتفاع معدل التضخم يؤثر سلباً على سعر الصرف؛ وذلك بسبب الارتفاع المستمر في المستوى العام لأسعار السلع والخدمات خلال فترة الدراسة.
- إن مؤشر داربن واتسون (Durbin-Watson) كان قريباً من القيمة المثلى (2)؛ مما يشير لانعدام الارتباط المتسلسل (Autocorrelation) بين قيم المتغير التابع. وأخيراً فإن قيمة F-Statistic وأهميتها (أقل من 1% وهو مستوى المعنوية) تشيران إلى ملاءمة النموذج الأول المعتمد في الدراسة لسعر الصرف.

النتائج والتوصيات:

النتائج:

1. أثبتت نتائج التحليل بأنه لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمعدل التضخم على سعر الصرف في السودان.

2. كان متوسط معدل التضخم خلال فترة الدراسة (119.73%)؛ وذلك بسبب ارتفاع معدل التضخم، والذي أثر سلباً على سعر الصرف، وذلك بسبب الارتفاع المستمر في المستوى العام.
3. أثبتت نتائج التحليل وجود أثر ذي دلالة إحصائية للصادرات على سعر الصرف، نتيجة لتذبذب الصادرات بسبب انخفاض سعر صرف الجنيه السوداني مقابل العملات الأجنبية.
4. كان متوسط الصادرات خلال فترة الدراسة (4463171)، وهذا يدل على تفاوت الصادرات خلال سنوات الدراسة، ويعزى ذلك إلى ازدياد مساهمة عائدات النفط في حصيلة الصادرات، وزيادة سعره عالمياً.
5. أثبتت نتائج التحليل عدم وجود أثر ذي دلالة إحصائية للنتائج المحلي الإجمالي على سعر الصرف في السودان.
6. كان متوسط الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة الدراسة (984628)، وهذا يدل على تفاوت في الناتج المحلي الإجمالي خلال سنوات الدراسة، وذلك بسبب الإنتاج الذي لم يكن له دور في ارتفاع سعر الصرف في السودان أو انخفاضه.
7. أثبتت نتائج التحليل عدم وجود أثر ذي دلالة إحصائية للواردات على سعر الصرف في السودان.
8. كان متوسط الواردات خلال فترة الدراسة (106139.17)، حيث أدى ارتفاع الواردات، وقيام المستوردين بشراء العملة السودانية من السوق السوداء، إلى انخفاض سعر الصرف الجنيه السوداني مقابل العملات الأجنبية، ويعزى هذا لعدم توفير نقد أجنبي في البنك المركزي، وعدم تقديم تسهيلات من الدولة للتجار المستوردين.

التوصيات:

1. العمل على تحقيق معدلات تضخم منخفضة؛ وذلك باتخاذ السياسات التي تساعد على تقليل معدلات التضخم، حيث يتمكن البنك المركزي من المحافظة على استقرار سعر الصرف.
2. توفير احتياطي كافٍ من النقد الأجنبي لدى البنك المركزي؛ من خلال وضع قوانين تساهم في جذب رؤوس الأموال الأجنبية، حتى يتمكن من المحافظة على سعر الصرف للعملة المحلية مقابل العملات الأجنبية.
3. العمل على زيادة الإنتاج والإنتاجية، وتحسين جودة السلع والخدمات المنتجة محلياً التي تؤدي بدورها إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي، مما يتعكس إيجاباً على النمو الاقتصادي، وعلى استقرار سعر الصرف.
4. العمل على زيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد الوطني، وزيادة الصادرات المحلية للعالم الخارجي؛ وذلك بتشجيع سياسة الصادر التي تعمل على استقرار سعر الصرف.

General Administration of Policies, Research and Statistics, (Part Two).

12. Sorour, Manal Muhammad Tayseer. (2014). Factors Affecting the Foreign Exchange Market - An Applied Study on the US Dollar Index, Damascus University, Faculty of Economics.
13. Suleiman, A. (2007). The reality of Sudanese non-oil exports: Some illuminations on agricultural and vegetable exports, pp. 18-25, Central Bank of Sudan, General Administration of Policies, Research and Statistics.
14. Various reports of the Central Statistical Organization from 2001 - 2020, Central Statistical Organization, Sudan.
15. Various reports, Bank of Sudan 2001 – 2021, Central Bank of Sudan, Sudan.
16. Various reports, Ministry of Finance 2001 - 2021, Ministry of Finance and Economy, Sudan.

References:

1. Ali, A. (2013). The Sudanese Economy Between Scientific Requirements and Political Tests: a study of the performance of the Sudanese economy during the period 2000/2010, Sudan Currency Printing Company Limited.
2. Aljaesham , H , Money and Monetary Policies, Macroeconomic Measure, 2007, Department of Economics, College of Economics and Administration, King Abdulaziz University, Jeddah, Saudi Arabia.
3. AlSurn, R., (2000), Fundamentals of Contemporary International Trade , Dar Al-Rida Publishing, Syria, p. 38
4. Babiker, S. (2014). Determinants of the exchange rate in Sudan using the two models of cointegration and error correction 1978-2010 , supplementary research to obtain a master's degree in econometrics, Sudan University of Science and Technology, College of Graduate Studies.
5. Barbour, Mashhour Hathloul. (2008). PhD thesis Factors affecting the transmission of foreign exchange rates on the price index in Jordan, Arab Academy for Banking and Financial Sciences.
6. Bernier, A. B. (1989). The Origins of Macroeconomics, University Foundation for Studies, Publishing and Distribution, p. 351 - 355.
7. Gad, Maryam Yehia etal. (2018). Journal of Environmental Sciences, Institute of Environmental Studies and Research - Ain Shams University, Volume 44, Part Two.
8. Hindi, Munir Ibrahim .(1998). Modern Thought in the Field of Funding Sources, Distribution of Knowledge Foundation, pg. 436.
9. Mahmoud, Z. (2011). Estimating the Exchange Rate Model in Sudan (1979-2010), supplementary research to obtain a master's degree in econometrics, Sudan University of Science and Technology, College of Graduate Studies.
10. Qadi, Abdel Majid (2003) Introduction to Macroeconomic Policies, an Analytical Evaluation Study, University Publications Office, Algeria, p. 103.
11. Sheikh Musa, Abdel Wahab Othman (2013). an analytical study of economic developments in Sudan and the development of a future vision during the period 2001-2011 , The Banker's Journal, Central Bank of Sudan,